مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
المجلد 15/ العدد:02 (2025) ص 661- 683

# دور قطاع السياحة الجزائري في الاقتصاد الوطني

# The Role of the Algerian Tourism Sector in the National Economy

فاتح حركاتي[1]*

[1] جامعة باتنة 1- الحاج لخضر (الجزائر)، fateh.harkati@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2025-02-26 تاريخ القبول: 2025-12-06

**ملخص**

تهدف الورقة البحثية إلى إبراز إسهامات قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التطرق إلى واقعه ومقوماته ، عن طريق تحليل النتائج التي حققتها الصناعة السياحية خلال السنوات الأخيرة، بتتبع عدة مؤشرات أساسية تتمثل أساسا في مساهمة الناتج الداخلي الخام، ودور القطاع في توظيف اليد العاملة، بالإضافة لمساهمته في ترقية الصادرات خارج المحروقات. وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر رغم انتهاجها لسياسات واستراتيجيات حديثة وعديدة بهدف تطوير قطاعها السياحي، إلا أنها ما تزال بعيدة عن تحقيق أهدافها المنشودة بسبب الاختلالات الهيكلية في قطاعها السياحي، كما أن عدم الاستغلال الأمثل للمقومات التي يزخر بها هذا القطاع أدت إلى عدم رفع كفاءته ليصبح في المديين المتوسط والبعيد بديلا استراتيجيا عن قطاع المحروقات في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** سعر بترول ؛ قطاع سياحي؛ سياحة؛ جزائر.

**تصنيفات JEL** : Q40، Q48، Z30، Z32، Z38.

**Abstract**

The research paper aims to highlight the contributions of the tourism sector to the national economy by examining its current state and potential. This is achieved through an analysis of the results attained by the tourism industry in recent years, based on key indicators such as its contribution to GDP, its role in employment generation, and its impact on promoting non-hydrocarbon exports. The study found that, despite Algeria's adoption of various modern policies and strategies to develop its tourism sector, it remains far from achieving its desired goals due to structural imbalances within the industry. Moreover, the underutilization of the sector's rich potential has hindered its efficiency, preventing it from becoming a strategic alternative to the hydrocarbon sector in the medium and long term.

**Keywords** : Oil price ; Tourism sector ; Tourism; Algeria

**JEL Classification Codes:** Q40, Q48, Z30, Z32, Z38.

* المؤلف المرسل

## 1. مقدمة

سعت الجزائر كغيرها من دول العالم لتطوير وتنمية قطاعها السياحي خاصة في ظل الظروف الراهنة التي يشهدها الاقتصاد الوطني كنتيجة لانخفاض أسعار النفط في السوق الدولي، حيث مرت جميع القطاعات الجزائرية بكثير من الإصلاحات الاقتصادية والتصحيحات الهيكلية، و هذا بهدف رفع كفاءة هذه القطاعات بما يتناسب ومتطلبات المحيط الدولي. وفي إطار ذلك حري بنا أن نشير إلى أن قطاع السياحة الجزائري عرف تغيرات وتحسينات جذرية وهامة، خاصة بعد الانهيار الذي عرفته أسعار البترول في السوق الدولية.

**أهمية البحث:** تظهر أهمية بحثنا هذا من خلال عرض تداعيات الأزمة البترولية لعام 2014 على الاقتصاد الجزائري، فضلا عن التطرق لواقع قطاع السياحة بالجزائر وإسهاماته في الاقتصاد الوطني.

**مشكلة البحث:** لا يمكن للجزائر أن تستمر في اعتمادها على قطاع المحروقات من أجل تحصيل إيراداتها الجبائية بهدف تمويل مشاريع التنمية وترقية الاقتصاد الوطني، لذلك انتهجت رزمة من الخطط التنموية منذ مطلع القرن الواحد والعشرين بهدف تأهيل قطاعها السياحي ورفع كفاءته ليكون بديلا استراتيجيا في المدى الطويل للنفط ، وبناء على ما سبق سنطرح الإشكالية التالية:

**ماهي إسهامات قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني ؟**

**أهداف الدراسة:** يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- معرفة انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري ؛
- التعرف على واقع القطاع السياحي الجزائري؛
- التعرف على دور قطاع السياحة الجزائري في الاقتصاد الوطني.

**فرضيات البحث:** يقوم البحث، على الفرضيتين النظريتين التاليتين:

**أولا:** أثرت الصدمة البترولية لسنة 2014 سلبا على الاقتصاد الوطني.

**ثانيا:** يؤدي القطاع السياحي الجزائري دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية.

**المنهج العلمي المتبع:** للإجابة على مشكلة البحث والوصول إلى النتائج المرجوة؛ اعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة التي سنقوم بدراستها، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي، لتحليل المؤشرات المتعلقة بقطاع السياحة في الجزائر، اعتمادا على مجموعة البيانات والأرقام التي تتعلق بمتغيرات المشكلة البحثية لنتوصل في الأخير إلى تعميم فيما يتعلق بدور السياحة في الاقتصاد الجزائري.

**تقسيم البحث:** قمنا بتقسيم البحث إلى محورين أساسين، حيث سيتناول **المحور الأول:** تداعيات أزمة البترول لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري، أما **المحور الثاني:** فيعنى بدراسة وتحليل واقع القطاع السياحي الجزائري وإسهاماته في الاقتصاد الوطني.

## 2. تداعيات أزمة البترول لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري:

شهدت أسعار البترول على مستوى دول العالم مستوردة كانت أو مصدرة عدة تطورات وتغيرات عدة منذ اكتشافها؛ نتج عنها عديد من الأزمات انعكست على كافة اقتصاديات دول العالم، وتعتبر أزمة سنة 2014، من أبرز الأزمات التي عرفتها أسعار هذه السلعة الاستراتيجية في السوق الدولي خلال الفترة الأخيرة، حيث كان لعوامل العرض دورا أكبر إلى حد ما مقارنة بعوامل الطلب في انخفاض الأسعار بنسبة 50 ٪ خلال النصف الثاني من سنة 2014 (Husain & Arezki et al, July 2015, p. 5).

### 2. 1. مؤشرات أزمة انخفاض الأسعار العالمية للبترول خلال سنة 2014:

بعد قرابة ثلاث سنوات من الاستقرار النسبي في أسعار برميل النفط عند حدود الـ 100 دولار للبرميل؛ سلكت أسعار النفط منذ النصف الثاني من عام 2014 اتجاها تنازليا مستمرا؛ حيث نال حيزا واسعا من الاهتمام العالمي، وزادت المخاوف من انعكاساته المتوقعة على الاقتصاد العالمي عموما، وعلى كل من المنتجين والمستهلكين ومستقبل الصناعة النفطية بصفة خاصة. وقد ازدادت أسعار النفط حدة نظير انخفاضها بعد أن أقدمت منظمة أوبك خلال شهر نوفمبر من عام 2014 على

اتخاذ قرار لم يكن متوقعا حيث عمدت إلى الإبقاء على سقف إنتاج دولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل يوميا، مسجلا بذلك تراجعا مستمرا قدر خلال شهر جانفي من عام 2015 بنحو 59٪ مقارنة بشهر جوان 2014 وبنحو 54٪ مقارنة بشهر سبتمبر من عام 2014، وقد نتج عن ذلك فقدان الأسعار لأكثر من نصف قيمتها الاسمية خلال فترة أربع شهور فقط (أوبك، نوفمبر 2015، صفحة 3)، وهذا ما يبينه الشكل الموالي.

**الشكل 1: تطور متوسط السعر الشهري للبترول خلال الفترة (جانفي2014– ديسمبر 2016)**




**المصدر**: بنك الجزائر: "التقرير السنوي2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، سبتمبر2017 ،ص50.

خلال السداسي الأول من سنة 2014، عرف متوسط السعر الشهري لبرميل النفط استقرارا عند نحو 110 دولار للبرميل، بعدها سلك اتجاها تنازليا خلال النصف الثاني من السنة نفسها حيث بلغ نحو 57,98 دولار للبرميل خلال شهر ديسمبر من عام 2014، وقد عرفت أسعار النفط انخفاضا ملحوظا طيلة سنة2015 ، حيث بلغ المتوسط الشهري لأسعار البترول أدنى مستوياته خلال شهر جانفي 2016؛ أي بنحو 31,1 دولارا للبرميل. لتعرف أسعار البترول بعدها ارتفاعا حيث بلغت نحو 53,96 دولار للبرميل خلال شهر ديسمبر من عام 2016، وانتقلت أسعار الخام بالمتوسط السنوي من 100,2 دولار خلال سنة 2014 إلى نحو 53,1 دولار خلال سنة 2015، وبعدها انخفضت إلى نحو 45 دولار خلال سنة 2016 (الجزائر، سبتمبر 2017، صفحة 49).

## 2.2 انعكاسات أزمة البترول لسنة 2014 على الاقتصاد الوطني

سنحاول من خلال هذه الجزئية تحديد تداعيات أزمة البترول لسنة 2014 على أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية والمالية.

### 3.2. الناتج المحلي الإجمالي

**الشكل 2 : تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)**



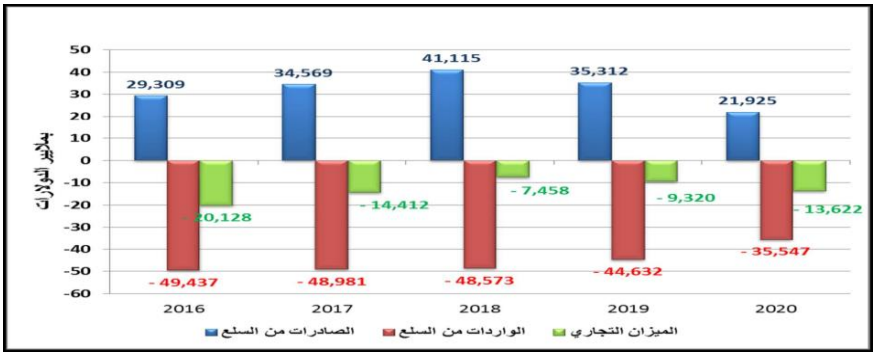

**المصدر: بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" ديسمبر 2021، ص: 26.**

كان لانخفاض أسعار البترول انعكاس واضح على نسبة الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر،كما يبينه لنا الشكل رقم ( 02) ، حيث انخفضت من 3.8 ٪ خلال سنة 2015 إلى 3.5 ٪ سنة 2016، حيث أن التصنيع في الجزائر خارج نطاق المحروقات، لم يتجاوز3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة منخفضة جدا على غرار ما تم تسجيله في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، ومقارنة بحجم الإنفاق الكبير على قطاع السياحة الوطني (العربية، 2017). وقد أدى ظهور فيروس الحمى التاجية –كوفيد 19– إلى ركود اقتصادي

غير مسبوق لجميع اقتصادات دول العالم ومن بينها الجزائر لتضاف إلى الصدمة الخارجية التي أثرت على الجزائر في شتى المجالات، والتي نتجت عن الانخفاض المتواصل لأسعار البترول منذ منتصف عام 2014؛ بحيث سلك الناتج المحلي الداخلي اتجاها تنازليا بسبب إجراءات الحجر الصحي التي اتخذتها الجزائر لمحاصرة الفيروس والحد من انتشاره، فقد تقلص إجمالي الناتج الداخلي من حيث الحجم بنحو 4,9% بعد نموه بنحو 0,8% خلال سنة 2019، وبنحو 1,2% خلال سنة 2018، ونظرا لهذه التطورات فقد قدر إجمالي الناتج الداخلي من حيث القيمة بنحو 18723,5 مليار دينار خلال سنة 2020، أي بانخفاض قدر بنحو 8,3% مقارنة بسنة 2019 (الجزائر، التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2021، صفحة 26).

## 4.2. الميزان التجاري

**الشكل 3: تطور بنود الميزان التجاري خلال الفترة (2016–2020)**




**المصدر: بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" ديسمبر 2021، ص: 54.**

رغم التراجع في إجمالي الواردات من السلع فقد عرف رصيد الميزان التجاري عجزا متفاقما قدر بنحو 2,04 مليار دولار، حيث بلغ نحو 20,13 مليار دولار خلال سنة 2016، مقابل 18,08 مليار دولار خلال السنة التي سبقتها، وقد عرف الميزان التجاري بالجزائر عجزا مماثلا قبل ثمانية عشر سنة أين تم تحقيق

فوائض متتالية خلالها، وقد سجلت سنة 2020 أكبر انخفاض للميزان التجاري حيث تراجع بنحو 9,08 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2019.

### 5.2. البطالة

**الجدول 1: معدل البطالة خلال الفترة (2013– 2019) ، الوحدة: ( %)**

| معدل البطالة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السنة | 9,8 | 10,6 | 11,2 | 10,5 | 7,11 | 11,7 | 11,4 |

**المصدر: بنك الجزائر، " التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ", أعداد مختلفة.**

نلاحظ ارتفاع معدل البطالة بعد الصدمة البترولية من نحو 10,6٪ خلال سنة 2014 إلى نحو 11,2٪ خلال سنة 2015 إلى نحو 11.7٪ خلال سنة 2017، ( وتعتبر نسبة البطالة الأكثر ارتفاعا عند فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16و 24 سنة)، حيث قَدَّرت بنحو 26,7٪ خلال سنة 2019.

### 6.2. الميزانية العامة

خلال عام 2015، سُجِّلَ عجز في الميزانية العامة بلغ نحو 2 553,2 مليار دينار، ما يُعادل حوالي 15.4٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان العجز في عام 2014 حوالي 257,31 مليار دينار، أي ما نسبته 7,3٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة للاستمرار في انخفاض أسعار البترول خلال عام 2016، استمرت إيرادات النفط والغاز في الانخفاض بنسبة 25٪.

**الجدول 2 : تطور عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة (2017–2021).**

**الوحدة: مليار دينار**

| السنة | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| فائض /عجز في الموازنة | 2131,41- | 1515,1- | 1964,6- | 2198,5- | 1589,6- |

**المصدر: بنك الجزائر، " التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر "، أعداد مختلفة.**

أدى انخفاض أسعار البترول وتراجع الإيرادات إلى تسجيل الميزانية عجزا قدرت قيمته بنحو 1515,1- مليار دينار خلال سنة 2018 مليار دينار، مقابل عجز قدر بنحو 2131,41- خلال سنة 2017، ليرتفع عجز الموازنة خلال سنتي 2019 و 2020 إلى نحو 1965 و 2200 مليار دينار؛ ويرجع السبب في ذلك إلى ظهور فيروس الحمى التاجية وتوقف إمدادات النفط عبر الأسواق العالمية، هذا ما جعل الجزائر تبحث عن بدائل لتمويل الميزانية، وخلال سنة 2021 انخفض عجز الموازنة بنحو 600 مليار دينار بسبب الارتفاع الملحوظ في إيرادات الميزانية مقارنة بنفقاتها.

## 7.2. ميزان المدفوعات

" يُعرَف ميزان المدفوعات كحساب يُجمع فيه تسجيلات منظمة لجميع المعاملات بين دولة ما أو مؤسساتها المحلية والعالم الخارجي" (Guillonchon & Kawecki, 2009, p. 188 ).

**الشكل رقم (04) :تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2017–2021).**

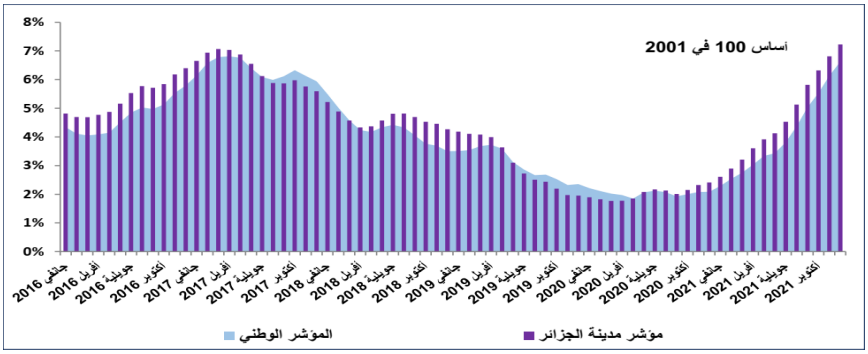



**المصدر: بنك الجزائر:" التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر "، ديسمبر 2022 ، ص: 80.**

تسببت تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ابتداءً من النصف الثاني من عام 2014، في حدوث أول عجز للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في البلاد منذ عام 1998. على الرغم من انخفاض كبير في واردات السلع، بنسبة تقدر بحوالي 11.8٪، إلا أن تراجع أسعار البترول بشكل حاد خلال عام 2017 أدى إلى زيادة العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى نحو 22 مليار دولار، وتقريباً 16 مليار دولار في عام 2019. وقد انخفض هذا العجز في عام 2021 إلى قيمة 1.38 مليار دولار.

## 8.2. التضخم

**الشكل 5: تطور مستوى التضخم (٪) خلال الفترة ( جانفي 2016– أكتوبر2021)**



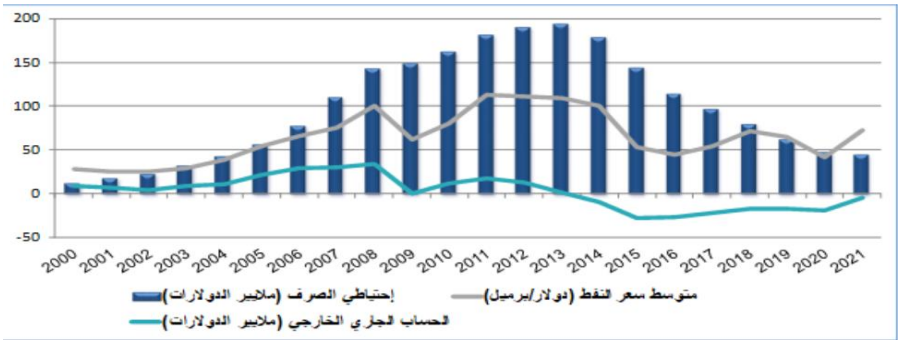

**المصدر: بنك الجزائر:" التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر "، ديسمبر 2022، ص: 30.**

بعد تسجيل تراجع قوي في معدل التضخم على مدى سنتين متتاليتين (2019-2020)، شهدت الوتيرة السنوية المتوسطة لارتفاع الأسعار ارتفاعا ملحوظا خلال عام 2021، حيث بلغت حوالي 6.35٪، والتي ساهمت في توليد نحو 34.34٪ من التضخم الكلي خلال نفس العام، مقارنة بمعدل التضخم الكلي البالغ حوالي 84.04٪ خلال عام 2019.

### 9.2. احتياطي الصرف

أسفرت أحداث الصدمة البترولية في عام 2014 عن تدهور الوضع المالي الخارجي للجزائر وتآكله بسرعة، خاصة مع استمرار ارتفاع مستوى الواردات، مما يزيد من خطورة الوضع على مدى المتوسط فيما يتعلق بميزان المدفوعات الجزائري.

**الشكل 6: تطور احتياطي الصرف خلال الفترة (2000–2021)**




**المصدر: بنك الجزائر:" التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر "، ديسمبر 2022، ص: 30.**

نتج عن العجز الذي شهده ميزان المدفوعات خلال السنوات 2015 و 2016 تراجع غير مسبوق في الاحتياطيات الرسمية للصرف. فقد انخفضت هذه الاحتياطيات من حوالي 178.94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى حوالي 144.13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015، ثم تراجعت إلى حوالي 114.14 مليار دولار في نهاية عام 2016. ووصلت إلى مستويات قياسية منخفضة بحوالي 45.3 مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2021. وقد شهدت الاحتياطيات تآكلا يفوق نسبته 75% خلال 10 سنوات، مما يعادل انخفاضًا سنويًا بمقدار حوالي 14 مليار دولار.

## 3. واقع قطاع السياحة بالجزائر ودوره في الاقتصاد الوطني.

### 1.3. مقومات قطاع السياحة الجزائري:

يرجع ظهور السياحة في الجزائر إلى الحقبة الاستعمارية، وهي ظاهرة حديثة النشأة، أين قام الاستعمار الفرنسي بتأسيس لجنة عرفت باسم لجنة التسوية الجزائرية، حيث تمكن من تنظيم قوافل سياحية متجهة من أوروبا نحو الجزائر. وخلال سنة 1931 تم إنشاء الديوان الوطني الجزائري للنشاط الاقتصادي والسياحي، حيث بلغ عدد السياح خلال سنة 1950 نحو 150 ألف سائح توافدوا على الجزائر (توفيق، 2015-2016، صفحة 65)، وتتمثل مقومات السياحة في الجزائر فيما يلي:

#### 1.1.3. الإمكانيات الطبيعية:

لدى الجزائر مجموعة من الإمكانيات والمقومات الطبيعية التي تساهم في تطوير نشاطها السياحي، حيث تتميز بتنوع بيئي ومناخي استثنائيين مقارنة بالعديد من دول العالم، بالإضافة لتوفرها على بساط أخضر كثيف بالهضاب العليا وصحراء شاسعة وجميلة (السعيد، 2016- 2017، صفحة 172)، إذ تتوفر على:

**1.1.1.3. الشريط الساحلي:** يمتد الشريط الساحلي في الجزائر من " واد كيس" بولاية "تلمسان" في الغرب الجزائري موازاتا مع الحدود المغربية غربا، إلى " واد سواني السبع" بولاية "الطارف" الواقعة في الشرق الجزائري توازيا مع التونسية شرقا، والذي يمر على 420 بلدية ساحلية، حيث يتكون من حزام أرضي عرضه الأدنى 800 متر، ومن مجموعة جزر كبيرة وأخرى صغيرة، فضلا عن الأجراف القارية. حيث تم اكتشاف أن طول الساحل يتعدى 1600 كلم، وليس 1200 كلم كما تم توارثه عن المستعمر الفرنسي، بل تجاوزه (والبيئة، 2022) .

- على امتداد خطي يقارب 2198,44 كلم$^2$.
- مساحة الأرضية تقدر بنحو 3929,41 كلم$^2$.

- الجزء البحري يقدر بنحو 31927,41 كلم$^2$.

### 2.1.1.3. الأطلس التلي والهضاب العليا:

نجد في الجزائر سلسلتين أطلس تلي وأخرى صحراوي، حيث يمتد الأطلس التلي على شكل مجموعة سلاسل جبلية، كما تزخر البلاد بمجموعة من السهول الساحلية أشهرها سهل متيجة، وهران، وعنابة، ونجد مجموعة من السلاسل الجبلية متفاوتة الارتفاع، فنجد أعلى قمة جبلية في جبال الأوراس بالشرق الجزائري وقمة لالا خديجة وقمة جبل الونشريس وغيرها من الجبال التي تعتبر مناطق سياحية؛ يمكن للدولة أن تستغلها لممارسة السياحة الجبلية وممارسة بعض الرياضات، أما الهضاب العليا فيتراوح علوها ما بين 900- 1000 متر، حيث تمثل هضاب الحضنة الحد الفاصل بين كل من الهضاب الشرقية ونظيرتها الغربية، إذ تحوي على العديد من المنخفضات أهمها سطيف وتبسة (المخطارية، 2016- 2017، صفحة 124).

### 3.1.1.3. السياحة الصحراوية:

تمتد مساحة المناطق الصحراوية بالجزائر على نحو 2 مليون كلم$^2$، وهي موزعة على أربعة مناطق كبرى في الجنوب وتتمثل في (عميش، 2011، صفحة 70):

**أ- أدرار:** تعرف منطقة أدرار بمزيج من الثقافات المختلفة وبقلعتها القديمة، كما تعرف أيضا بوادي ميزاب وتشتهر كذلك بعمرانها النادر والجميل وببساتين النخيل المختلفة فضلا عن نظام جمع المياه.

**ب- إليزي:** منطقة إليزي الصحراوية معروفة بالحضيرة الوطنية للطاسيلي، حيث تتداخل فيها المقومات الطبيعية مع التاريخية والثقافية، إذ صنفت من طرف الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة منذ سنة 1882 كتراث عالمي.

**ج- تمنراست والهقار:** تتميز منطقة تمنراست والهقار بتضاريسها بالإضافة لثروتها الغابية والحيوانية، كما تتميز أيضا بالنقوش الحجرية المتواجدة بها.

**د- تندوف:** تشتهر منطقة تندوف بقصورها القديمة.

### 2.1.3. المقومات الحموية ( الحمامات المعدنية) :

تم تحضير المخطط الرئيسي بواسطة القطاع السياحي وتحت إشراف المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية لتمكين المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، من استغلال 202 منبع للمياه المعدنية، والتي تتوزع بشكل رئيسي في مناطق شمال البلاد؛ وهي موزعة كالتالي (السياحة، 2022):

- 136 منبعا يعتبر ذو أهمية محلية.
- 55 منبعا يعتبر ذو أهمية جهوية.
- 11 منبعا يعتبر ذو أهمية وطنية.

### 3.1.3. المقومات التاريخية والثقافية والدينية:

فضلا عن المقومات الطبيعية، تتوفر الجزائر بموروث تاريخي وثقافي معتبر ويرجع ذلك إلى تعاقب الحضارات عليها، ويمكن حصر هذه الثقافات في التالي (شرفاوي، 2014- 2015، صفحة 142):

**1.3.1.3. المواقع الأثرية:** تتمتع الجزائر بمجموعة واسعة من المواقع الأثرية الهامة، ومن بينها تلك التي حظيت بتصنيف منظمة اليونسكو كتراث عالمي. سنركز في هذا السياق على هذه المواقع المميزة وهي:

– **مدينة القصبة:** تأسست هذه المدينة العتيقة على يد العثمانيين قبل أكثر من 2000 عام لتكون حصناً لهم، وتم تصنيفها كموقع تراث عالمي في عام 1992. تضم المدينة العديد من المعالم الأثرية البارزة مثل قصر خداوج العمية، وقصر الداي، ومسجد كتشاوة، بالإضافة إلى المسجد الكبير ودار عزيزة.

– **مدينة تيبازة:** تأسست هذه المدينة على يد الفينيقيين، وكانت مركزاً تجارياً قرطاجياً مهماً، وقاعدة استراتيجية للاجتياح الروماني.

– **الجميلة:** تقع بولاية سطيف وتأسست في أواخر القرن الأول من الميلاد، وقد تم تصنيفها سنة 1982؛

– **قلعة بني حماد:** يعود تاريخ تأسيسها إلى عام 1007م، وهي موجودة بولاية بجاية وقد تم تصنيفها سنة 1980؛

– **طاسيلي ناجر**: يعتبر أكبر متحف في العالم يتعلق بفن النحت على الصخور خلال فترة ما قبل التاريخ، بحيث يضم ما يزيد عن 15 ألف رسما ونقشا ترمز للتغيرات المناخية والثروة الحيوانية بالإضافة للحياة البشرية خلال الفترة الممتدة ما بين نحو 6000 سنة قبل الميلاد لغاية القرون الميلادية الأولى، وقد تم تصنيفه سنة 1982.

**2.3.1.3. الزوايا والمتاحف**: تحوي الجزائر العديد من المتاحف والزوايا التي تعكس الحراك الديني والثقافي، ويمكن حصرها في النقاط التالية:

– **الزوايا**: لعبت الزوايا دورا غاية في الأهمية للحفاظ على الهوية العقدية، اللغوية والثقافية خاصة إبان الفترة الاستعمارية حيث كانت آنذاك بمثابة منبر للدعوة إلى المقاومة وتحرير الوطن، فضلا عن ذلك فهي تعتبر عاملا لجذب السياحة ( السياحة الدينية) بالأخص دول الجوار التي تحمل نفس عاداتنا وتقاليدنا، وتضم قائمة الزوايا الهامة كل من: الزاوية العثمانية الرحمانية، والزاوية العيساوية، بالإضافة للزاوية التيجانية... إلخ.

– **المتاحف**: تزخر الجزائر بالعديد من المتاحف التي تعتبر شاهدة على تعاقب الحضارات بها، ومن أهمها: متحف سيرتا والمتحف الجزائري للآثار القديمة والفنون الإسلامية، بالإضافة لكل من المتحف الوطني للفن الحديث والمعاصر، فضلا عن المتحف الوطني للمنمنمات والزخرفة وفن الخط وغيرها.

**3.3.1.3. الصناعات التقليدية**: تلعب الصناعات التقليدية والحرف اليدوية دورا هاما في جذب السياح وتعتبر إرثا وجب استغلاله للترويج للسياحة عن طريق الصالونات والمعارض الوطنية والدولية، وتتميز بتنوعها من منطقة إلى أخرى منها: صناعة الملابس التقليدية بكل ربوع الوطن، صناعة الحلي الفضية بمنطقة الأوراس وكذلك القبائل، بالإضافة لصناعة الذهب بمدينة تلمسان والشرق الجزائري. فضلا عن مجموعة أخرى من الصناعات التقليدية المنتشرة في جميع أنحاء الوطن، نذكر منها: صناعة النحاس بعاصمة البلاد والشرق الجزائري، بالإضافة لصناعة الجلود بمنطقة الصحراء، فضلا عن صناعة الأواني الفخارية وكذلك صناعة الزرابي بكل من منطقتي غرداية و مسعد بالجلفة.

**4.3.1.3. التراث الثقافي والشعبي:** تتمتع الجزائر بموروث ثقافي ثري يساهم في جذب المزيد من السواح مثل الكم الهائل من الفنون الشعبية كالفن الشعبي العاصمي، والمالوف القسنطيني والطابع القبائلي وغيرها. ويظهر ذلك من خلال تلك المهرجانات والحفلات التي يتم تنظيمها. وبالإضافة للطبخ الجزائري والتقليدي وتنوعه من منطقة لأخرى.

**4.1.3. المقومات السياحية المادية:**

تتمثل المقومات السياحية المادية في توفير خدمات فندقية عالية الجودة وبنية تحتية متطورة، مما يسهل على الزوار الاستمتاع بتجارب سياحية متنوعة أثناء زيارتهم للمواقع السياحية داخل الوجهات السياحية. وتتضمن هذه المقومات بشكل رئيسي الإمكانيات الإقامية المتمثلة في مجموعة الفنادق مع كافة خدماتها، والتي تعتبر من النقاط الأساسية لجذب السياح.

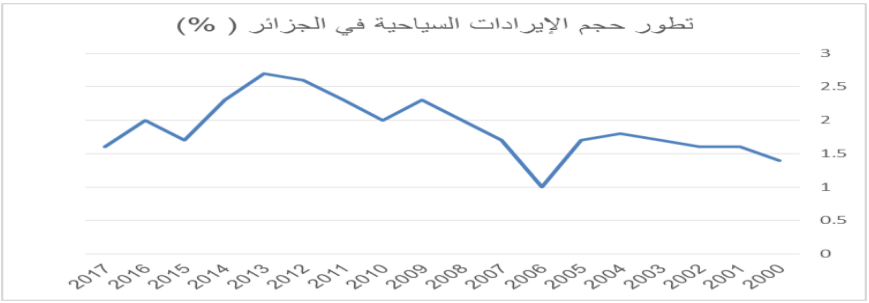
إن طاقات الإيواء بالجزائر تسير وفق وتيرة بطيئة، مما انعكس سلبا على هياكل استقبال السياح، حيث دفع ذلك السلطات المعنية إلى تدارك الأمر، فمع مطلع الألفية قامت الجزائر بتسطير استراتيجية جديدة للسياحة على كل من المدى القصير، والمدى المتوسط وكذلك الطويل حتى آفاق 2025، وتم بعدها تمديدها إلى سنة 2030 (علي، 2017- 2018، صفحة 87) ، وتتركز الفنادق في المناطق الحضرية بنسبة تقدر بنحو 73,35% خلال سنة 2016، وبنحو 19,25% على مستوى الشريط الساحلي، ونحو 4,60% في منطقة الصحراء، بينما تتركز بنسبة تقدر بنحو 1,75% في المناطق الحموية، وبنسبة تقدر بنحو 1,59% في المنتوج المناخي (للإحصاء، 2022).

**2.3. دور السياحة في المؤشرات الاقتصادية.**

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الحيوية لأي دولة خاصة إذا توفرت تلك الدولة على مقومات سياحية كالتي تحويها الجزائر، لذلك أولت بالغ الاهتمام بهذا القطاع في الآونة الأخيرة بهدف تنويع اقتصادها والتحرر من اعتمادها الكلي على مادة النفط.

**1.2.3. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر إسهام القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيل للغاية، كما يُبين الشكل المرفق هذه الحقيقة بوضوح.

**الشكل 7 : مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ( 2000– 2017).**




**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على:

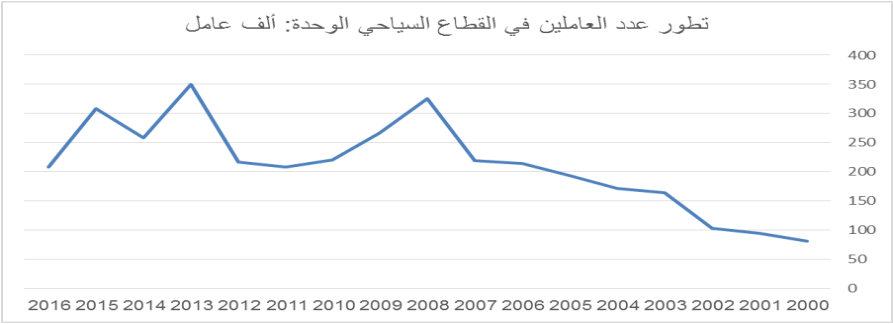
- المنظمة الدولية للسياحة ( أعداد مختلفة) https://www.e-unwto.org
- الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz/-Tourisme-html

يتضح لنا من الشكل 7 أن حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ظلت مستقرة طيلة الفترة ( 2000– 2007) ، حيث لم تتجاوز نسبة 2%، ثم أخذت في الارتفاع نسبيا منذ سنة 2008، حيث بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نحو 2,05%، وقد حققت الإيرادات السياحية أعلى مستوى لها طيلة فترة الدراسة خلال سنة 2013، حيث بلغت نحو 2,7% من الناتج المحلي الإجمالي، لتعاود الانخفاض خلال السنوات التالية محققة ما نسبته 2,03% و 1,6% خلال سنتي 2016 و 2017 على التوالي، ورغم التحسن الملحوظ في القطاع السياحي بالجزائر والتسهيلات التي تقدمها الدولة لتنشيط السياحة وفتح الوكالات السياحية وتوفير النقل السياحي، وفتح المجال للاستثمار بهذا القطاع الاستراتيجي، إلا أن مساهمة السياحة الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي تظل ضعيفة جدا مقارنة ببعض الدول العربية والغربية، وهذا يعكس المكانة الضعيفة التي يحتلها هذا القطاع في الاقتصاد الوطني وعلى رأسها قطاع المحروقات.

### 2.2.3. مساهمة السياحة في توظيف اليد العاملة:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الاستراتيجية التي تعتمد بشكل كبير على العمالة، ومع ذلك، يظهر أن هذا القطاع يستوعب عدداً قليلاً من العمال على الرغم من ذلك.

**الشكل 8 : تطور عدد العاملين في القطاع السياحي خلال الفترة ( 2000– 2016)**




**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

– المنظمة الدولية للسياحة ( أعداد مختلفة) https://www.e-unwto.org

من تحليل بيانات الجدول، يتضح لنا أن قطاع السياحة الجزائري وحسب إحصائيات 2016 يوفر نحو 209 ألف منصب شغل في الوقت الذي كان يوفر فيه 82 ألف منصب شغل، أي بنسبة قدرت بنحو 154% ولعل السبب في هذا الارتفاع راجع إلى إيلاء الدولة الاهتمام بهذا القطاع ليصبح ذو أهمية مثل باقي القطاعات الاقتصادية خاصة في ظل المقومات السياحية العملاقة التي تزخر بها البلاد.

### 2.2.3. مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات:

يتمثل الناتج السياحي في قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعداد السائحين حيث يعتبرون في غالب الأحيان من غير المقيمين، إذ يدفعون بالعملة الصعبة نظير الخدمات السياحية التي يحصلون عليها، لذلك تعتبر السياحة مصدرا للنقد الأجنبي، إذ تقاس أهميتها الاقتصادية بمدى انعكاسها على ميزان المدفوعات، ويتحدد تأثير قطاع السياحة بالقيمة الصافية لميزان هذا القطاع مقابل نسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سالبة أو موجبة، فإذا كانت هذه النتيجة سالبة وكانت نتيجة الميزان السياحي الاجمالية

إيجابية فإنه قد يغير العجز الذي حصل في الميزان التجاري إلى فائض ويخفف من حدته، أما إذا كان الميزان التجاري يسجل فائضًا صافيًا، فإنه سيعزز النتيجة الإيجابية للميزان التجاري بالتأكيد. ( سعيدي و العمراوي، 2013، صفحة 106). والجدول الموالي، يوضح وضعية الميزان التجاري السياحي في الجزائر.

**الجدول 3 : ميزان المدفوعات الجزائري ( سياحة وأسفار) ، خلال الفترة ( 2010– 2018).**

**الوحدة: مليون دولار**

| | | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| خدمات | إيرادات | 3613,0 | 3909,8 | 3765,6 | 3986,0 | 3532,3 | 3457,4 | 3515,9 | 3036,7 | 3275,2 |
| | نفقات | 11856,1 | 11972,2 | 10802,9 | 10668,6 | 11702,7 | 10966,0 | 10811,6 | 11182,3 | 11447,9 |
| | **رصيد** | **–8243,1** | **–8062,4** | **–7030,3** | **–6682,6** | **–8170,4** | **–7508,6** | **–7295,7** | **–8145,6** | **–8172,8** |
| أسفار | إيرادات | 219,1 | 208,3 | 196,4 | 230,3 | 258,3 | 303,7 | 208,6 | 140,5 | 169,1 |
| | نفقات | 574,3 | 501,7 | 427,8 | 410,2 | 612,1 | 676,7 | 474,6 | 580,4 | 494,5 |
| | **رصيد** | **–355,2** | **–293,4** | **–231,4** | **–179,9** | **–353,8** | **–373,0** | **–266,0** | **–439,9** | **–325,4** |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

– الديوان الوطني للإحصائيات ( ONS)

من تحليل بيانات الجدول، يتضح لنا أن الإيرادات المسجلة في ميزان المدفوعات خلال سنة 2010 بلغت 3613,0 مليون دولار من الخدمات و 2191,1 مليون دولار من الأسفار، وخلال سنة 2011 بلغت الإيرادات نحو 3909,8 مليون دولار من الخدمات ونحو 208,3 من الأسفار، لتظل متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 2012– 2018، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2013 والمقدرة بنحو 3986 مليون دولار وأدنى قيمة لها سنة 2017 بنحو 3036,7 مليون دولار.

بالنسبة للنفقات نلاحظ أن ما ينفقه السواح الجزائريون خارج الوطن في المجال السياحي، أعلى مما ينفقه الأجانب الوافدون داخل الجزائر، فعلى سبيل التمثيل لا الحصر نجد أن الجزائريين أنفقوا سنة 2018 في الخارج نحو 11447,9 مليون دولار، وأنفق الأجانب في الجزائر نحو 3275,2 مليون دولار، وبالتالي حصل عجز في ميزان المدفوعات يقدر بنحو 8172,8– مليون دولار في الخدمات بينما يقدر بنحو 325,4– مليون دولار في الأسفار. وهو ما يوضح لنا أن ميزان المدفوعات السياحي الجزائري يشهد عجزا

ماليا وخسائر متزايدة، وهذا ما يعكس ضعف تسيير هذا قطاع السياحة، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لترقيته ورفع كفاءته، عكس بعض الدول التي نجحت في تحقيق تنمية سياحية حقيقية ومن بينها مصر.

تسعى الجزائر إلى رفع كفاءة قطاع السياحة وإعطائه أبعاد تزامنا مع قدراته و مميزاته، و يتعلق الأمر بتطوير السياحة الداخلية باعتبارها أحد محركات التنمية المستدامة التي تدعم النمو الاقتصادي لذلك أطلقت المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، هذا الأخير يعتبر جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛ وهو الإطار الاستراتيجي المرجعي لسياسة السياحة الجزائرية، و الذي تتمثل أهدافه الرئيسية فيما يلي:

- تثمين الوجهة السياحية للجزائر؛
- وضع خطة نوعية للسياحة؛
- تطوير وتأهيل العرض عن طريق الاستثمار في الأقطاب و القرى السياحية المتميزة؛
- مخطط الشراكة ما بين القطاع العام و الخاص لتعزيز السلسة السياحية ؛
- توفير التمويلات.

## 5. خاتمة:

يعد قطاع السياحة أحد أهم القطاعات في التجارة الدولية، إذ يُعَدُّ قطاعاً إنتاجياً ذا أهمية بارزة في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، وتوفير مصادر العملات الصعبة، وتوظيف العمالة، وهدفا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية، إلا أن هذا القطاع لم يلقى الاهتمام اللازم لتحقيق الأهداف المرجوة منه، وظلت نتائجه محدودة.

يحظى القطاع السياحي بمكانة مهمة في أغلب اقتصادات دول العالم، حيث يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، باعتباره قطاع إنتاجي يساهم في توظيف العمالة وتوفير النقد الأجنبي؛ وقد هدف بحثنا هذا إلى إبراز دور قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية بالجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أن عدم الاستغلال الأمثل للمقومات التي يزخر بها هذا القطاع إلى عدم رفع كفاءته.

وقد خلص البحث إلى إثبات الفرضية الأولى التي تقول بأن؛ الصدمة البترولية لسنة 2014 قد أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني؛ كونه ساهم في تراجع الايرادات النفطية بالدرجة الأولى مما ساهم في تراجع المخصصات المالية الموجهة لتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، وإلى نفي الفرضية الثانية القائلة بأن القطاع السياحي يلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ لأن اسهاماته ضعيفة جدا مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية.

### .1.5نتائج الدراسة

خلص البحث إلى النتائج التالية:

-أدت الصدمة البترولية لسنة 2014 إلى تراجع دور العائدات النفطية في الاقتصاد الوطني؛ مما ساهم في تراجع المخصصات المالية الموجهة لتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ومن بينها القطاع السياحي.

-لقطاع السياحة الجزائري العديد من المقومات التي تؤهله ليكون قطاعا رائدا في المستقبل شأنه في ذلك شأن نفس القطاع في باقي دول العالم؛

-مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني متواضعة جدا مقارنة بباقي القطاعات؛ حيث يساهم في الدخل الوطني الإجمالي بنسبة قدرت بنحو 1,6% خلال سنة 2017، كما يوفر نحو 209 ألف من اليد العاملة خلال سنة 2016، كما يساهم بنحو نحو 3275,2 مليون دولار من الإيرادات منها نحو 169,1 مليون دولار أسفار خلال سنة 2018.

-لا يمكن الاعتماد على قطاع السياحة كبديل تنموي خارج المحروقات خاصة في المديين القصير والمتوسط لأنه لازال بحاجة إلى تنمية وتطوير حتى يضاهي نظرائه في باقي الدول العربية بصفة خاصة وبتقي دول العالم عموما.

### 2.5 مقترحات الدراسة:

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم المقترحات التالية:

-وجوب إيلاء الدولة الاهتمام اللازم بمشاريع البنية الأساسية خاصة تلك التي تخدم قطاع السياحة.

-التوجه نحو الدعاية للمعالم السياحية والأثرية خاصة كون الجزائر تحوي مناخا متنوعا من شأنه جذب السواح على مدار السنة.

-محاولة رقمنة القطاع والتنسيق أكثر بين مختلف الأجهزة التي تشرف عليه عن طريق وضع منصة رقمية تتيح الترابط والاتصال بين الجميع بسلاسة وسهولة.

-تسهيل عملية ولوج الأجانب للجزائر من خلال تبسيط إجراءات الحصول على التأشيرة السياحية وتقليص الأوراق المطلوبة في ذلك.

-العمل على فتح مكاتب صرف – تغيير العملة- تكون أسعار الصرف بها مطابقة تماما لسعر البنك؛ والسعي تدريجيا نحو إلغاء السوق الموازية.

## 6. قائمة المراجع:


*Guillonchon , B., & Kawecki, A. (2009). Economie Internantional ( Commerce et Macro Economie). Paris, France: DUNOD.*

*Husain, A., & Arezki et al, R. (July 2015). Global Implications of lower Oil Prices. International Monetary Fund, Staff Discussion Note.*

*إحصيائيات الديوان الوطني للإحصاء. (2022). الجزائر: إحصيائيات الديوان الوطني للإحصاء. تاريخ الاسترداد 10 04, 2022، من http://www.ons.dz/-Tourisme-html*

*العربية. (2017). ماذا حمل تقرير اقتصادي أصدرته ثلاث منظمات دولية عن المغرب والجزائر. تاريخ الاسترداد 05 04, 2023، من ttps://arabic.cnn.com/business/2017/05/22/morocco-algeria-economy-new-report.*

*بن سهلة ثاني توفيق. ( 2015- 2016). أثر المنظومة البنكية في الجزائر على ترقية الاستثمار في القطاع السياحي. تلمسان، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.*

*بن لخضر السعيد. (2016- 2017). أثر أنشطة البحث والتطوير في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة قطاع السياحة في الجزائر. المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.*

*بنك الجزائر. (ديسمبر 2021). التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.*

*بنك الجزائر. (سبتمبر 2017). التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.*

حري المخطارية. ( 2016- 2017). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي. الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

سميرة عميش. (2011). تداعيات الأزمة في القطاع السياحي الجزائري وآثارها الاقتصادية – الاجتماعية والطبيعية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 6، صفحة 70.

عائشة شرفاوي. (2014- 2015). السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية. الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

ماي علي. (2017- 2018). دور التسويق في تطوير القطاع السياحي – دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب. المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك. (نوفمبر 2015). التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء.

وزارة السياحة. (06 03, 2022). وزارة السياحة. تم الاسترداد من وزارة السياحة: www.mta.gove.dz

وزارة تهيئة الإقليم والبيئة. (2022). (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المحرر) تاريخ الاسترداد 04 03, 2022، من www.mate.gov.dz

Industrial Economics Review
(KHAZZARTECH)
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
Volume: 15 / N°: 02 (2025)
Page 661-683

# The Role of the Algerian Tourism Sector in the National Economy

**Fateh Harkati** [1*]

[1]University of Batna 1 (Algeria),
fateh.harkati@univ-batna.dz

***Received*: 26-02-2025** ***Accepted*: 06-12-2025**

**Abstract**
The research paper aims to highlight the contributions of the tourism sector to the national economy by examining its current state and potential. This is achieved through an analysis of the results attained by the tourism industry in recent years, based on key indicators such as its contribution to GDP, its role in employment generation, and its impact on promoting non-hydrocarbon exports. The study found that, despite Algeria's adoption of various modern policies and strategies to develop its tourism sector, it remains far from achieving its desired goals due to structural imbalances within the industry. Moreover, the underutilization of the sector's rich potential has hindered its efficiency, preventing it from becoming a strategic alternative to the hydrocarbon sector in the medium and long term.

**Keywords:**
Oil price ;
Tourism sector ;
Tourism;
Algeria

**JEL Classification Codes:** Q40, Q48, Z30, Z32, Z38.

[*] **Corresponding author**